



خطوط الإنتاج بسبب توقفها عن العمل. ونوه إلى أن الكثير من أصحاب المصانع عملوا على بيع أدوات من مصانعهم ليعتاشوا بها والكثير منهم خسر رأس المال العامل. وعبر عن تأييده بأن تتولى إدارة المعابر جهات مستقلة قادرة على تنظيم حركة المعابر، وقادرة بالوقت ذاته على التخلص من معاناة قطاع غزة.

وأشار إلى أن الاتحاد قام بالعديد من الفعاليات المتمثلة بمساعدة العمال حسب الإمكانيات وإعداد التقارير الإعلامية وتقديم نسخ منها إلى الأمم المتحدة، ومحاولة البحث عن مصادر دخل مالية لمساعدة المصانع لتوفير بعض المستلزمات وتسديد قيم من القروض.

من جهته حذر المحلل الاقتصادي د. علاء الدين الرفاتي من أن تصبح غزة مجعماً للكوارث في كافة القطاعات وجوانب الحياة في قطاع غزة.

وأردف قائلاً «إن قطاع الإنشاءات في غزة يعد من القطاعات المهمة التي تستوعب جزءاً كبيراً من العمالة الفلسطينية وتوقف المصانع والبلاط وقطاع الإنشاءات الأخرى سينعكس ذلك بشكل سلبي على مختلف الحياة بما فيها ازدياد نسبة البطالة».

وأشار إلى أن نسبة البطالة وصلت إلى أكثر من ٦٠٪، تجاوزها زيادة ملحوظة بمعادلات الفقر التي وصلت إلى ما يقارب ٨٠٪ بقطاع غزة.

وأوضح أن توقف عمل قطاع الإنشاءات يعني توقف عمل العديد من القطاعات الأخرى المرتبطة بها مثل القطاع الصناعي والخدماتي وغيرها.

وبيّن أن أغلب سكان قطاع غزة كانوا في بداية الحصار يعتمدون على ما يمتلكون من مدخرات، لكنها الآن نفذت، ما يندرج بواقع أكثر إيلاماً. ■

٤٥٠ ألف لتر يومياً من الوقود.

وكانت شركة توزيع الكهرباء بمدينة غزة أعلنت أنها ستقطع التيار الكهربائي عن جميع مناطق القطاع بعد إقدام قوات الاحتلال على تقليص كمية الوقود اللازمة لتشغيل مولدات الكهرباء إلى النصف.

وستضع الشركة جدولاً زمنياً لتوزيع الكهرباء لجميع مناطق القطاع بمعدل ٨ ساعات في المنطقة الواحدة ليتسنى توزيع الكمية المقلصة من ٤٥٠ لتراً إلى ٢٥٠ لتراً.

ونوه كنعان عبيد؛ نائب رئيس سلطة الطاقة الفلسطينية، في تصريح صحفي إلى أن الاحتلال يقوم بتقليص تدريجي للوقود، فقد أقدم منذ شهر تقريباً على تقليص كميات الوقود الواردة لغزة بعد أن كان يرسل يومياً للقطاع ٣٦٠ ألف لتر، موضحاً أن تلك الخطوة تأتي ضمن سياسة الحصار الذي يفرضه الاحتلال على قطاع غزة.

وكان سكان القطاع لسوا وبشكل واضح مؤخراً انقطاع التيار الكهربائي عن مناطق عديدة في القطاع ولفترات متفاوتة، الأمر الذي يهدد بكارثة إنسانية في حال استمر الوضع على ما هو عليه، واستمرت سياسة التقليص في كميات الوقود المخصصة لتوليد الكهرباء.

### الصناعات الإنشائية

وعن الصناعات الإنشائية فلم يكن هذا القطاع أفضل من غيره حيث قال فريد زقوت المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات الإنشائية «إن نسبة الخسائر بقطاع الإنشاءات ما يقارب ١٧ مليون دولار، وقد تم إغلاق المصانع بنسبة ٩٨٪، ما أدى إلى شلل تام في العملية الإنتاجية».

وذكر أنه في حالة عودة العمل بالمصانع فإن ذلك يتطلب عشرات الآلاف من الدولارات لصيانة

ضعيفة جداً مقارنة بالسابق، منوهاً إلى أن الحصار والإغلاق قد أعاق الحركة التجارية والاقتصادية في قطاع غزة.

وأردف قائلاً «في الوقت الحالي نحاول أن نحصل على الألعاب من المخازن، رغم أنها أعلنت اعتذارها عن تقديم أي شيء».

من جهتها قالت منى الشوا مديرة وحدة المرأة والطفل بالمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إن حقوق الطفل الفلسطيني منتهكة، بدءاً من حقه في الحياة إلى عدم حصوله على أبسط الأشياء.

أضافت أن الوضع الاقتصادي والإغلاق الذي يعيشه قطاع غزة أثراً على العملية التجارية، وبالتالي أثر ذلك على توفير الأساسيات للأطفال المتمثلة بأبسط حقوقهم.

وذكرت بأن الوضع الذي يعيشه الطفل الفلسطيني غير طبيعي، وخاصة مع وجود معاناة الأهل لكون الأطفال لا يدركون بعد سبب عدم توفر ما يريدونه من حاجات.

ووجهت رسالة للعالم قائلة لا بد من رفع الحصار عن شعبنا في غزة، لأن الحصار والإغلاق لا يكفي بسرقة الحلوى والألعاب من طفولتهم بل سوف يتسبب بقتلهم».

### قطاع الكهرباء

وفيما يتعلق بالتيار الكهربائي في القطاع، فإن الانقطاع المتواصل للكهرباء أثر بشكل كبير في سير الأعمال، حيث إن الاحتلال الإسرائيلي قرّر وقف إمداد شركة توليد كهرباء قطاع غزة بالوقود، ما أدى مؤخراً إلى إغراق القطاع في ظلام دامس.

وأشار مصدر مطلع إلى أن الاحتلال بات يورد لقطاع غزة ما يقارب ٢٥٠ ألف لتر من الوقود الخاص بشركة توليد الكهرباء يومياً قابلة للنقصان، في حين أن المحطة تستطيع استيعاب